

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني



<https://democraticac.de/wp-content/uploads/2026/04/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86-%E2%80%93%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-2026.pdf>

مادة/ دراسات نقدية ٢

المراجع
دراسة: مسؤولية و ضمانات المتهم في ضوء المسؤولية الجنائية الدولية
الباحث: عمر خضر حسن السبع

الإطار العام لتقييم النتائج والتوصيات:

تُعد مرحلة عرض النتائج والتوصيات من أهم مراحل البحث العلمي، إذ تعكس مدى نجاح الباحث في تحويل الإشكالية النظرية إلى استنتاجات علمية قابلة للتحليل والتطبيق وفي هذه الدراسة يظهر أن الباحث ركّز على إبراز الطابع الجوهري لضمانات المتهم في إطار المسؤولية الجنائية الدولية، وهو توجه يتمشى مع اجتهادات المحكمة الجنائية الدولية التي تؤكد على مركزية العدالة الإجرائية. ومع ذلك، فإن التقييم يكشف عن تفاوت بين قوة الطرح النظري ودقة البناء المنهجي للنتائج والتوصيات.

مدى وضوح عرض النتائج:

عرض الباحث النتائج بأسلوب مباشر وواضح من حيث اللغة، حيث استخدم عبارات تقريرية قوية تسهل الفهم، مثل التأكيد على أن ضمانات المتهم ليست شكلية إلا أن هذا الوضوح اللغوي لم يقابله تنظيم منهجي كافٍ، إذ لم يتم تصنيف النتائج إلى محاور (إجرائية، موضوعية، دولية)، كما غابت الإحالة إلى أدلة أو تطبيقات عملية تدعم كل نتيجة. وبالتالي، فإن الوضوح تحقق شكلياً، لكنه يحتاج إلى تعزيز من حيث البناء العلمي والتقسيم المنهجي.

الربط بين النتائج وأهداف وفرضيات الدراسة:
رغم أن النتائج تتقاطع مع الهدف العام للدراسة المتمثل في حماية
المتهم ضمن النظام الجنائي الدولي، إلا أن الربط بين النتائج
والفرضيات لم يكن صريحًا أو منهجيًا. فلم يُبين الباحث كيف تؤكد كل
نتيجة فرضية معينة أو تنفيها، كما لم يُظهر المسار التحليلي الذي أدى
إلى هذه النتائج. هذا القصور يضعف من القيمة العلمية للنتائج، لأن قوة
البحث لا تقاس فقط بصحة الفكرة، بل بوضوح العلاقة بين الفرضيات
والاستنتاجات.

تفسير النتائج وتحليلها:

اعتمد الباحث في تفسير النتائج على منطق قانوني عام، خاصة في ما يتعلق بتأثير مرحلة التحقيق على عدالة المحاكمة، وهو طرح صحيح من حيث المبدأ. غير أن هذا التفسير بقي في مستوى التحليل النظري دون الاستناد إلى نصوص قانونية محددة أو سوابق قضائية أو تطبيقات من واقع عمل المحكمة الجنائية الدولية. كما غاب التحليل المقارن بين الأنظمة القانونية، مما أضعف عمق التفسير وأبقاه في الإطار العام.

مدى تجنب المبالغة في النتائج:

تتسم بعض النتائج بدرجة من الدقة، إلا أن هناك ميلًا إلى التعميم والمبالغة، كما في القول بأن أي خلل في التحقيق ينعكس مباشرة على عدالة المحاكمة هذا الطرح، رغم وجاهته، لا يراعي الحالات التي يمكن فيها تصحيح الخلل أو استبعاد الأدلة غير المشروعة دون التأثير على الحكم النهائي وعليه، فإن النتائج تحتاج إلى تقييد بصياغات أكثر حذرًا تعكس الطابع النسبي للقواعد الإجرائية.

مقارنة النتائج بالدراسات السابقة:
لم تُظهر الدراسة حضورًا واضحًا للأدبيات السابقة في مرحلة النتائج،
إذ لم يتم بيان ما إذا كانت النتائج تتفق أو تختلف مع الدراسات السابقة،
كما لم يتم تفسير أسباب الاختلاف في حال وجوده. وهذا يمثل نقصًا
منهجيًا مهمًا، لأن المقارنة بالدراسات السابقة تُعد معيارًا أساسيًا لتقييم
أصالة البحث ومساهمته العلمية، خاصة في مجال متطور كالقانون
الجنائي الدولي.

العلاقة بين النتائج والتوصيات:

توجد علاقة منطقية ضمنية بين النتائج والتوصيات، حيث جاءت التوصيات استجابة للمشكلات التي أبرزتها النتائج، مثل الدعوة لتعزيز الرقابة القضائية نتيجة ضعف الضمانات إلا أن هذه العلاقة لم تُعرض بشكل صريح ومنهجي، إذ لم يتم ربط كل توصية بنتيجة محددة. وكان من الأفضل تنظيم التوصيات بحيث تُبنى بشكل مباشر على النتائج، مما يعزز من تماسك البحث.

منطقية التوصيات:

تتميز التوصيات المطروحة بقدر كبير من المنطقية، حيث تعكس فهمًا لطبيعة الإشكاليات في النظام الجنائي الدولي، مثل ضرورة تحقيق التوازن بين حماية الشهود وضمان حقوق الدفاع غير أن هذه التوصيات بقيت في إطار عام، ولم تتضمن آليات تنفيذ واضحة، كبيان الجهات المختصة أو الأدوات القانونية اللازمة لتطبيقها، مما يقلل من فعاليتها العملية.

قابلية التوصيات للتطبيق:

تتفاوت التوصيات من حيث قابليتها للتطبيق، فبعضها واقعي مثل تعزيز الرقابة القضائية وتسبيب القرارات، بينما يبدو بعضها الآخر أقرب إلى الطابع المثالي، مثل توحيد معايير الكشف عن الأدلة على المستوى الدولي، نظرًا لاختلاف الأنظمة القانونية والسيادية بين الدول؛ لذلك كان من الأفضل التمييز بين التوصيات القابلة للتطبيق الفوري وتلك التي تتطلب تعاونًا دوليًا طويل الأمد.

التقييم النقدي النهائي:

يمكن القول إن الدراسة قدمت طرحًا فكريًا مهمًا يبرز مركزية ضمانات المتهم في تحقيق العدالة الجنائية الدولية، وهو طرح يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في الفقه والقضاء الدولي إلا أن النتائج والتوصيات، رغم قوتها من حيث المضمون، تعاني من بعض القصور المنهجي، مثل ضعف الربط بالفرضيات، وغياب المقارنة بالدراسات السابقة، ووجود بعض التعميمات. وعليه، فإن تطوير هذه الجوانب من شأنه أن يرفع من القيمة العلمية للدراسة ويجعلها أكثر اتساقًا مع المعايير الأكاديمية.

تحسين عرض النتائج منهجيًا:

لمعالجة القصور في عرض النتائج، يجب إعادة بنائها وفق منهج علمي واضح يقوم على الربط الصريح بين الفرضيات، التحليل، والنتائج. ويكون ذلك من خلال:

إعادة صياغة النتائج بحيث تُقسّم إلى محاور واضحة: نتائج إجرائية (ضمانات التحقيق) نتائج موضوعية (تأثيرها على المسؤولية) نتائج دولية (إشكالات الطابع العابر للحدود) ربط كل نتيجة بفرضية محددة مع بيان: هل تم تأكيدها أم نفيها الأدلة القانونية الداعمة (نصوص، سوابق قضائية) تدعيم النتائج بأمثلة تطبيقية من واقع القضاء الدولي، خاصة اجتهادات المحكمة الجنائية الدولية، لإخراجها من الطابع النظري إلى التحليل العملي

تعديل الصياغات المطلقة واستبدالها بصياغات منضبطة (مثل: "في الغالب"، "كقاعدة عامة") لتجنب التعميم والمبالغة النتيجة المتوقعة: نتائج أكثر دقة، مترابطة، وقابلة للتقييم العلمي

تطوير التوصيات وجعلها قابلة للتطبيق

لضمان قوة التوصيات وواقعيتها، ينبغي بناؤها بشكل مباشر على النتائج مع تحديد آليات تنفيذ واضحة، وذلك عبر: ربط كل توصية بنتيجة محددة بشكل صريح (مثلاً: ضعف الرقابة → تعزيز دور القاضي المختص) تحويل التوصيات من طابع عام إلى إجراءات عملية، مثل: تحديد جهة التنفيذ (قضاء وطني / دولي) اقتراح أدوات قانونية (تعديل تشريعي، لوائح إجرائية) التمييز بين: توصيات قصيرة المدى (قابلة للتطبيق فوراً، مثل تسبيب القرارات) توصيات طويلة المدى (مثل توحيد المعايير الدولية) اعتماد حلول وسط في القضايا المعقدة، مثل: بدل التوحيد الكامل لمعايير الأدلة → إقرار حد أدنى مشترك موازنة حماية الشهود مع حق الدفاع عبر آليات رقابية قضائية دعم توصيات تكافؤ السلاح عبر تعزيز المساعدة القانونية وتمويل الدفاع بشكل عملي

النتيجة المتوقعة: توصيات واقعية، قابلة للتنفيذ، ومبنية على أساس علمي متين.